قرب منه اولى فيكون وزنه فعلنيلا ثم ان المص قدم جنفقونا اذ الاشتقاق مقدم
على غيره وارد فه بقوله مجانيق لان زيادة النون منه علم بالاشتقاق واصالة
الميم بعدم النظير ثم ذكر انه ان ثبت ان سلسبيلا فعلليل فهو كذلك اذ لم يدل دليل
على زيادة الميم والنون والاصل عدم الزيادة وبعد ذلك تمسك بعدم النظير و
قال حق ان يكون فعلنيلا فلذلك وقع الترتيب هكذا فتدبره والمختار من هذه المذاهب
انه فعلنيل لان جنفقونا غير معتد به لما مر ولا وجه لعدم الاعتداد بمجانيق
لان جمع منجنيق اما مجانيق او مجانق وكلاهما يدل عليه واعتبار الآخرين كان
مشروطا بعدم اعتداد هذا فهذا هو المختار واليه ذهب سيبويه ومجانيق
يحتمل الثلاثة لانه ان اعتد بجنفقونا في ذاته يقتضي ان يكون وزنه فعاليل و
لذلك ذكر اولا انه ان اعتد به فمنجنيق فنعليل فظهر انه اراد بالثلاثة غير ذلك
فتأمل ومنجنون نحوه وهو اكد ولان مثل منجنيق في اوزانه الا في منفعيل لانه
ان اعتد بمجانين فمنجنين فنعليل ومنجنون فنعلول والا فان اعتد
بسلسبيل فمنجنيق فعلليل ومنجنون فعللول والا فمنجنيق فعلنيل ومنجنون
فعلنول وانما كان منجنون مثل منجنيق لمجيء منجنين بمعناه ولولا منجنين فعلنول
لكان منجنون فعللول لمجيء هذا الوزن في كلامهم كعضرفوط ثم من جعل
النون الاولى في منجنون ومنجنين اصلية جمعه على مناجين وكذا يجمع
عامة العرب ومن جعلها زائدة جمعه على مجانين وانما قال الا في منفعيل
اذ لم يات جنونا ليدل على زيادة الميم كما دل جنفقونا على زيادتها في
منجنيق وذكر بعض الشارحين انه لو قال ومنجنين مثله لكان اولى
لان صورة منجنين مثل صورة منجنيق لا صورة منجنون وفيه نظر
اذ لا شبهة في ان منجنينا مثله واراد المص ان يبين ان منجنونا ايضا
مثله وخندريس كمنجنين اي في القولين المشهورين وهما ان يكون على
فعلليل وفنعليل لا فعلنيل وهو ظاهر اذ لا نون فيه في مقابلة النون

الثانية

الثاني منه منجنين والمص فصل بحث المنجنيق عما تقدم بقوله واما فكانه انما
فعل كذلك لان المنجنيق معرب وما تقدمه ليس كذلك فلا يتحقق الاشتقاق
مثل ما تقدم ثم ذكر منجنونا وخندريسا معها لما بينهما من المقاربة في عدد
الحروف وكيفية الحركات والسكون والخلاف في الوزن فان فقد الاشتقاق
فبخروجها عن الاصول كتاء تتفل وترتب ونون كنتأل وكنهبل
اي فان فقد الاشتقاق فيعرف الزائد بخروج الكلمة عن الاصول لما فرغ
من الاشتقاق شرع في عدم النظير فنقول اذا لم يوجد الاشتقاق فاما ان
يخرج الكلمة او زنة اخرى لها عن الاصول او لا فان لم يخرج عنها فيعرف الزائد
ح بغلبة الزيادة كما يجيء حيث اشار اليه بقوله فان لم يخرج فبالغلبة وان
خرجت فذلك هو عدم النظير وقسمه المص ثلاثة اقسام الاول ان تخرج الكلمة
عن الاصول بتقدير الاصالة الثاني ان لا تخرج هي بل تخرج زنة اخرى لها
عنها الثالث ان تخرج تلك الكلمة عن الاصول على تقدير الاصالة والزيادة
معا ثم اشار الى القسم الاول بقوله فبخروجها عن الاصول كتاء تتفل وهو
ولد الثعلب وترتب وهو الشيء الثابت فانه ليس فعلل كجعفر بضم الفا
في الاصول فيحكم بزيادتها فيهما فوزنهما تفعل بفتح الفا وضم العين واورد
هاهنا سؤال في الشروح وهو انه ليس تفعل ايض في الاصول واجيب عنه بانه اذا
تعارض الامران فالحمل على الزائد اولى لان ما زيد فيه من الكلم اكثر من المجرد و
هكذا ذكروه ويعلم منه ان تتفل وترتبا مما يخرج عن الاصول بتقدير اصالة
التا وزيادتها والكلام فيما يخرج عنها على احد التقديرين فكيف يصح
ذكرهما هاهنا وغاية ما يمكن فيه ان يقال مراد المص ان يبين انه اذا خرج
اللفظ عن الاصول بتقدير اصالة حرف فانه يحكم بزيادة ذلك الحرف ومثل
لذلك بما يخرج على تقدير الاصالة ولم يعبأ بخروجه على تقدير الزيادة
ايض فانه ليس منظورا فيه هاهنا وايض ذكر في شرح الهادي ان ترتبا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)